وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة البحيرة للعام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض فى الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٤/٣/١٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٨/٣٠ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٣٩٣٨٢١,٤٣ جنيه (فقط مليون وثلاثمائة وثلاثة وتسعون ألفًا وثمانمائة وواحد وعشرون جنيهًا وثلاثة وأربعون قرشًا) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٤٣١٨٣٢,٢٩ جنيه (فقط أربعمائة وواحد وثلاثون ألفًا وثمانمائة واثنان وثلاثون جنيهًا وتسعة وعشرون قرشًا) وزيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٦١٩٨٩,١٤ جنيه (فقط تسعمائة وواحد وستون ألفًا وتسعمائة وتسعة وثمانون جنيهًا وأربعة عشر قرشًا) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٦٥٧١٩٨٦,٢١ جنيه (فقط ستة ملايين وخمسمائة وواحد وسبعون ألفًا وتسعمائة وستة وثمانون جنيهًا وواحد وعشرون قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٨/٣٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن